الأهرام

٢٠٠٧/٤/١

من قريب

من رئيس مجلس الشعب

تلقيت من الأستاذ الجليل الدكتور أحمد فتحي سرور رئيس مجلس الشعب الرد التالي:

قرأت لك عمودك تحت عنوان (التمرير والتبرير) وقد استرعى انتباهي بوجه خاص ما المحتم إليه من عدم استخدام رئيس المجلس سلطاته في إحداث التوازن المطلوب بين القوى الحزبية المختلفة عند مناقشة التعديلات الدستورية

وتعلمون أنه في جلسة التعديلات الدستورية قاطع معظم المستقلين وعضو من حزب الوفد جلسات المجلس، ولم يشارك في المناقشة من المعارضة الحزبية سوى أربعة أعضاء من حزب الوفد، بجانب العضو الوحيد من حزب التجمع، وعدد من المستقلين وقد تحدثوا جميعا مرات عديدة اثناء المناقشة. ولم يمنع رئيس المجلس أحدهم من الحديث مرة واحدة، حتى يقال إنه قد حال دون إحداث التوازن المطلوب بين القوى الحزبية المختلفة عند مناقشة التعديلات الدستورية. وهو توازن تسعى هذه التعديلات نحو تحقيقه من خلال تشجيع الأحزاب السياسية على الممارسة في إطار النظام السياسي للدولة. ولو اطلعتم على مضابط الجلسات لتبينتم خلاف ما ألمحتم اليه في مقالكم، كيف يسعى رئيس المجلس نحو إحداث التوازن بين الآراء والاتجاهات وتعلمون جيدا أن القانون الذي يحكم الديمقراطية هو أن الرأي للجميع والقرار للاغلبية. أما بقاء بعض أعضاء المجلس في مواقعهم مدة طويلة، فكما تدركون جيدا أنهم احتلوا هذه المواقع ومنهم رئيس المجلس بإرادة الشعب لا بالتعيين وإذا كان طول مدة انتخابهم قد اكسبهم خبرة برلمانية وقدرة أكثر على خدمة الشعب، فإن ذلك لايؤدي

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

بالضرورة إلى فقد ماينبغى أن تتسم به مراكزهم من حيادية فى التعامل بين الأغلبية والمعارضة، فالسجل البرلمانى الحافل للمناقشات والسوابق البرلمانية يشهد بعكس ذلك تماما، حتى أن رئيس المجلس تعرض لاتهامات من الأغلبية بتحيزه للمعارضة.. وكنت أود طبقا لما يفرضه الحياد فى الرأى أن تشير بالتقدير إلى نماذج أخرى مشرفة من المتحدثين سواء كانوا من الأغلبية أو المعارضة، ولا تقتصر على مجرد الإشارة إلى اثنين من المعارضين لانهما من الحزب الوطنى

وأشاطرك الرأى فى أن ثقافة الحوار فى مصر والعالم العربى عموما مازالت تقوم على الدوران فى حلقات مفرغة ينطلق كل طرف فيها من مواقف ثابتة وقناعات راسخة لا يتزحزح عنها. وأشد مايحزننى أن التعديلات الدستورية لها مفاهيم وأبعاد قانونية غابت عن الكثيرين، وأرجو أن يثبتها التطبيق التشريعى والممارسة.

واختتم حديثى بأنه ما أشبه الليلة بالبارحة فقد أطلق على اللجنة التى وضعت دستور سنة ١٩٢٣ بأنها لجنة الأشقياء، بينما يباهى المعارضون اليوم بمواد هذا الدستور.

●● أشكر للسيد رئيس مجلس الشعب اهتمامه بالايضاح. وقد تعمدت ذكر النائبين اللذين صوتا ضد التعديلات لأنهما برغم انتمائهما لحزب الأغلبية الحاكم لم ينساقا وراء ضغوط الأغلبية. أما من شاركوا من أحزاب المعارضة فتصويتهم ضدها أمر طبيعى يتسق مع مواقف أحزابهم.

أما التلميح بعدم التوازن بين القوى السياسية المختلفة، فهو ما لوحظ من اهدار حق كتلة من ٨٨ نائبا بحجة الانتماء الى الجماعة المحظورة وهو ما أدى الى استقطاب وتوتر شديدين انعكسا على أجواء المجلس.

سلامة أحمد سلامة

E.mail:salama@ahram.org.eg

www.ethraadl.com

إثراء المعارف الرقمية